

## «بريجستون» تطلق حملة «استكشف أكثر»

وخلال الحملة، ستقوم القنوات الإذاعية بإعطاء معلومات حول الموقع المطلوب تحديده من خلال صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي. كما سيتم ذكر معلومات إضافية على المواقع الإلكترونية للقنوات الإذاعية والصفحة الرسمية للشركة على تطبيق إنستغرام "Bridgestone MEA".

والشوارع العادية، ويتخلل الحملة مسابقة إذاعية سيتم بثها على الإذاعتين "Virgin Radio" و "AI" و "Arabiya FM"، وسيقوم خلالها المستمعون بالإجابة على الأسئلة حول مكان وجود سيارة "جيب رانجلر جي إل" من خلال الوصف المعطى حول مكانها.

أعلنت "بريجستون الشرق الأوسط" إطلاق حملة ترويجية جديدة تحت شعار "استكشف أكثر" لتشجيع سكان الدولة على زيارة معالمها وإعادة اكتشافها، مع تسليط الضوء على مجموعة إطارات الشركة لفئة السيارات رابعة الدفع والتي توفر تجربة قيادة مميزة على الطرقات الوعرة

## في إطار جهود «المركزي» لترسيخ دعائم الاستقرار المالي

# الهائل: القطاع المصرفي يتخطى السنة الأولى من الأزمة بنجاح

◆ البنوك حافظت على سلامتها المالية ومعدل كفاية رأس المال بلغ 19.0 بالمئة

◆ أرصدة المخصصات المتوافرة لدى البنوك بلغت نحو 403 مليون دينار

◆ نسبة القروض غير المنتظمة ارتفعت إلى 2.0 بالمئة في عام 2020

◆ رصيد صافي التسهيلات الائتمانية على المستوى المجمع بلغ 51.8 مليار دينار

◆ تراجع صافي أرباح البنوك إلى 495 مليون دينار خلال 2020



د. محمد الهاشل

أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وطاقات الائتمان كان لها أثرها أيضاً في تراجع الربحية. اختبارات ضغط متحوطة تجتازها البنوك بنجاح لا شك أن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد قد شكلت اختباراً حقيقياً بالغ الصعوبة لمئاته أوضاع البنوك المحلية وقدرتها على تقديم خدماتها دون انقطاع تحت أصعب الظروف، ولزيد من الاطمئنان إلى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات في المستقبل، أشار المحافظ إلى اختبارات الضغط التي قام بها بنك الكويت المركزي ببناء على آلية اختبارات الضغط الجديدة التي تم تطويرها مؤخراً وفق أفضل الأساليب، وتراعي عدداً من المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية والجزئية، وذلك بناء على ثلاثة سيناريوهات تغطي فترة ثلاث سنوات قادمة، ويتمثل السيناريو الأول في صدمة يتعرض لها أي من القطاعات الاقتصادية الحقيقية بشكل منفرد. فيما يتناول السيناريو الثاني تبني صدمة أوسع تتعرض لها عدة قطاعات في الاقتصاد الحقيقي، أما السيناريو الثالث فيقوم على افتراض أزمة عالمية واسعة الانتشار مبعثها ظهور موجات جديدة من إصابات فايروس كورونا وما يترتب على ذلك من إغلاقا أوسع وتوقف للأنشطة الاقتصادية.

وأسفرت أشد نتائج هذه السيناريوهات عن مرونة جيدة للقطاع المصرفي الكويتي حيث حافظ على متوسط كفاية رأسمالية يبلغ 11.4% في نهاية عام 2023. وهو مستوى مرتفع نسبياً أخذاً في الحسبان شدة السيناريوهات المطبقة ويقوق متطلبات لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال والتي يصل حدما الأدنى إلى 10.5%. واختتم المحافظ الهاشل تصريحه بالقول إن بنك الكويت المركزي مستمر في رقبته اللصيقة للقطاع المصرفي، على نحو يراعي التحوط المتوازن، بحيث تبقى البنوك قادرة على تقديم خدماتها بكفاءة عالية ودون انقطاع للقطاعات الاقتصادية والاقتصادية، إذ لم تزل الأزمة قائمة ومن المبكر القول بتخفيفها. ومع أننا ننظر بإيجابية للمستقبل إلا أننا سنستغل بعضنا من المتغيرات الاقتصادية والمالية، ولذا يعيد بنك الكويت المركزي مجدداً التأكيد على أهمية الإسراع في تنفيذ الإصلاح الشامل للاختلالات المتشعبة في بنية اقتصادنا، المتجذرة في هيكله، وضرورة المبادرة دون تباطؤ إلى منازلة التحدي لا مناوأة نتاجه، ومعالجة الاء لا تسكين أعراضه، فمادام الانتكاح على عائد النظم مستمر، واختلال دعائم الاقتصاد متصلاً، مع غياب الإجراءات التصحيحية المؤثرة لتنمية الإيرادات غير النفطية واحتواء نمو المصروفات الجارية، فإن أوضاع الموازنة العامة للدولة ستبقى تحت وطأة العجز المالي المتراكم، ولذا فمن الأهمية بمكان التصدي لهذه التحديات، قبل أن تستفحل، حتى نتجح في استدامة الرخاء وتطوير الاقتصاد الوطني صنواً لحقوق أجيالنا والحاضر والمستقبل.

403 مليون دينار، حيث استخدمت البنوك الرصيد المتبقي في شطب ديون متعثره. وعلى صعيد نسبة القروض غير المنتظمة، والتي كان يمكن أن تسجل ارتفاعاً مؤثراً بسبب حالات الإغلاق وتراجع النشاط الاقتصادي، سواء في دولة الكويت أو دول العالم الأخرى، ومنها البلدان التي يوجد فيها تواجد خارجي لمصارفنا الوطنية، إلا أنها ارتفعت من 1.5% في عام 2019 إلى 2.0% في عام 2020 بواقع 0.5% فحسب، ولا شك أنها ارتفاعات طفيفة بمقياس قوة أزمة غير مسبوقة بانعكاساتها وتداعياتها. وبالتالي فإن هذه النسبة لا تزال عند مستويات متدنية تاريخياً وتعطي المزيد من الثقة في قوة قطاعنا المصرفي وقدرته على مواصلة الانطلاق. وبذات الاتجاه فإن نسبة التغطية للقروض غير المنتظمة (المخصصات المتوافرة إلى القروض غير المنتظمة) قد تراجعت من 271% إلى 222%. وجاء هذا التراجع أساساً نتيجة استخدام المخصصات في الغرض الذي كوت من أجله. مع ذلك فإن هذه النسبة لا تزال قوية وتعزز جودة هذه الأصول، وتشكل مصدات إضافية متينة لمواجهة أي تعثر محتمل في المديونيات في حال استمرار الجائحة.

الائتمان المصرفي يواصل النمو بمعدلات إيجابية انعكست الإجراء التي اتخذها بنك الكويت المركزي على صعيد السياسات النقدية التيسيرية والسياسات الرقابية الموجهة بدورها لتعزيز نمو الائتمان المصرفي وتنشيط الحركة الاقتصادية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، في مواصلة نمو التسهيلات الائتمانية بمعدلات إيجابية وذلك بالرغم من فترات الإغلاق للأسواق خلال العام. ففي نهاية شهر ديسمبر 2020 بلغ رصيد صافي التسهيلات الائتمانية على المستوى المجمع نحو 51.8 مليار دينار مسجلاً بذلك زيادة قدرها 2.1 مليار دينار عن ديسمبر 2019 وينسبة نمو 4.3%. ويلاحظ أن هذا النمو في التسهيلات الائتمانية بدأ واضحاً منذ مارس 2020 وهو الشهر الذي شهد قرارات بنك الكويت المركزي تخفيض سعر الخصم إلى 1.5% وهو المستوى الأدنى تاريخياً.

كما هو الحال بالنسبة لمعظم اقتصادات دول العالم الأخرى، ألقت الجائحة بتداعياتها على البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي في الكويت، الأمر الذي واجهته معه البنوك تحديات على صعيد الربحية ترتب عليها تراجع في صافي أرباحها من 964 مليون دينار في عام 2019 إلى 495 مليون دينار في عام 2020، بتراجع بنسبة 48.7%. وجدير بالذكر أن التراجع في صافي الأرباح تأثر بتراجع في الإيرادات التشغيلية وذلك بالإضافة إلى تدعيم المخصصات أخذاً في الاعتبار تداعيات الجائحة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي وكذلك استمرار الصعوبات وعدم اليقين تجاه مسار التعافي في ضوء تتابع موجات جديدة من الإصابات وما قد يتبعها من عمليات إغلاق للأسواق وتبعات ذلك على ضعف القدرات المالية للمعامل في خدمة مديونياتهم وما قد يلزم من تكوين مخصصات لمواجهة أي حالات تعثر محتملة أو أي تراجع في قيم الأصول الاستثمارية. وجدير بالذكر أن مبادرة البنوك الكويتية بتأجيل



نسبة كفاية رأس المال قد سجلت ارتفاعاً مقارنة بعام 2019 (18.5%) في ضوء قيام بعض البنوك بتعزيز رأسمالها الرقابي وذلك من خلال طرح إصدارات في أسواق المال الدولية بشرط تجعل هذه الأدوات مؤهلة لاحتسابها ضمن قاعدة رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وهو ما يؤكد الثقة التي تتمتع بها مصارفنا الوطنية عالمياً. وعلى صعيد نسب السيولة، وفي ضوء ما عكسه حزمة هذه المعايير، فإن القطاع المصرفي لا يزال يشهد وفرة في السيولة وعلى النحو الذي تظهره العديد من المؤشرات ومنها معيار تغطية السيولة، حيث بلغت نسبة هذا المعيار 184.2% مقابل حد أدنى بنسبة 100%. كما بلغ معيار صافي التمويل المستقر نحو 115.3% وهي أعلى دورها من متطلبات الحد الأدنى البالغة 100%. كذلك بلغت نسبة السيولة الرقابية نحو 27.5% مقابل نسبة حدما الأدنى 18%. بالرغم من تداعيات الجائحة على الوضع الاقتصادي والمصرفي، إلا أن البنوك استطاعت الاحتفاظ على مستويات عالية لجودة أصولها، مستندة إلى ما تتمتع به من مؤشرات السلامة المالية، واجتازت اختباراً غير يسير. أكد قوة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات، يدعم ذلك عملية البناء المستمر للمخصصات لمواجهة متطلبات شطب الديون المتعثرة، ومواصلة تكوين هذه المخصصات بما يقوي المصدات المالية للبنوك ويزيد أوضاعها مناعة ويعزز قدرتها على تقديم خدماتها إلى كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية، على نحو متوازن يراعي مصالح جميع الأطراف المعنية. وعلى سبيل الإيضاح بلغت المخصصات المكونة مقابل القروض والحملة على قوائم الدخل نحو 852 مليون دينار في عام 2020، إلا أن الزيادة في إجمالي أرصدة المخصصات المتوافرة لدى البنوك بلغت نحو

إلى جانب ما تضمنته معايير السيولة من ضوابط لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة وإضفاء مزيد من الاستقرار في هيكلها التمويلية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة محاور أخرى على صعيد تعزيز الحوكمة، والحد من مخاطر الاكتشاف على السوق المالي والعقاري. وأشار المحافظ إلى أن نتائج دراسة وتحليل البيانات المالية للبنوك الكويتية للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2020، وبالرغم من تحديات البيئة التشغيلية، قد جاءت لتؤكد قوة القطاع المصرفي ومناخه مؤشرات سلامته المالية في ظل الأزمة الطاحنة التي تعصف بالاقتصادات حول العالم، وهذا ما أكدته أيضاً نتائج اختبارات الضغط المالي التي أظهرت متانة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات وقدرته على العمل في ظروف ضاغطة وهي اختبارات أخذت بحسبانها سيناريوهات مصممة وفقاً لآلية اختبارات الضغط الجديدة التي تم تطويرها مؤخراً من قبل بنك الكويت المركزي، بما في ذلك تداعيات الجائحة وانعكاساتها بمختلف الاتجاهات المؤثرة على ملاءة وسيولة القطاع المصرفي وربحيته. ومؤشرات سلامة مالية متينة لدى القطاع المصرفي واصلت البنوك الكويتية المحافظة على قوة مؤشرات السلامة المالية لديها على صعيد معايير كفاية رأس المال والسيولة، ففي نهاية ديسمبر 2020 بلغ معدل كفاية رأس المال 19.0%، وهو أعلى بكثير من متطلبات الحد الدنيا لتعليمات بنك الكويت المركزي والبالغة 13% وأعلى من متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية البالغة 10.5%. وبالرغم من أن بنك الكويت المركزي سمح للبنوك باستخدام المصدات التحوطية إلا أن البنوك استطاعت مواصلة النشاط دون استخدام هذه المصدات وذلك استناداً إلى قوة معيار كفاية رأس المال لديها. بل ويلاحظ أن

في إطار جهود بنك الكويت المركزي الرامية إلى ترسيخ دعائم الاستقرار المالي عبر تحصين القطاع المصرفي الذي يمثل عصب النظام المالي في الدولة، بحيث يظل قادراً على تزويد الاقتصاد بمختلف الخدمات والمنتجات المالية بكفاءة عالية دون انقطاع وفي ظروف عمل ضاغطة، وحرصاً على رصد التطورات الاقتصادية والمالية وتحليلها من منظور علاقة تلك التطورات بالاستقرار المالي، في ظل تداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والمالية عالمياً ومحلياً، أعلن بنك الكويت المركزي عن نتائج مراجعة شاملة أجراها للبيانات المالية للبنوك الكويتية لعام 2020.

جاء ذلك في تصريح صحفي لمحافظ بنك الكويت المركزي د. محمد يوسف الهاشل، أشار فيه إلى أن السنة الماضية قد شهدت أزمة عالمية غير مسبوقة، من حيث امتدادها وعمقها وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية والمالية فضلاً عن كونها أزمة صحية، حيث شكلت تداعيات الإغلاق الجائحة التي طبقتها الدول صدمة اقتصادية على جانبي العرض والطلب، وأدت إلى تراجع النمو الاقتصادي ودخول الاقتصادات العالمية مرحلة ركود وارتفاع في نسب البطالة مما أجبرها على تدخل مكثف على صعيد السياسات المالية تيسيرية بأقصى مداها لمواجهة تداعيات تلك الأزمة. ولقد كان لبنك الكويت المركزي السبق في تطبيق سياسات نقدية تيسيرية مدعومة بسياسات رقابية موجهة لتوسيع المساحة الإقراضية أمام البنوك وتعزيز قدراتها لتمويلية للتصدي لتداعيات الجائحة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والمصرفي، وذلك في إطار منظومة متكاملة من الإجراءات التي تشكل سياجاً من الحماية للقطاع المصرفي والمالي، ضمن المهام المنوطة بالبنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

ونوه الدكتور الهاشل إلى أن وحدات القطاع المصرفي قد تمكنت بنجاح من تخطي السنة الأولى من الأزمة، ويعد ذلك ثمرة لجهود بنك الكويت المركزي الحثيثة على مدار العقد الماضي، في مجال الإشراف والرقابة القائمة على نهج الاستباقي في تعزيز أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي في البلاد ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الاستقرار المالي من خلال تطبيق أدوات الرقابة الجزئية بالإضافة إلى أدوات التحوط الكلي التي تستهدف الحد من المخاطر النظامية والمحافظة على الاستقرار المالي. ومن أبرز المحاور التي انضمت عليها سياسات وأدوات التحوط الكلي خلال السنوات الماضية - وذلك في إطار إجراءات استباقية ونظرة مستقبلية - رفع جودة إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتدعيم القواعد الرأسمالية وتكوين المخصصات الاحترازية، وتطبيق مجموعة معايير بازل والمعروفة بحزمة إصلاح (بازل 3) التي جاءت كحزمة متكاملة تستهدف تعزيز مناعة مؤشرات السلامة المالية للبنوك وتقوية أوضاعها وترسيخ مقومات المحافظة على الاستقرار المالي من خلال رفع نسبة كفاية رأس المال وتحسين جودته وقدرته على امتصاص الصدمات، مع تحديد هوامس إضافية في صورة مصدات رأسمالية مختلفة،

## «التجاري» في ضيافة قطاع شؤون العمليات

### المركزية بوزارة الداخلية



جانب من الزيارة

نظم البنك التجاري الكويتي زيارة خاصة لقطاع شؤون العمليات بإدارة العامة المركزية للعمليات - بوزارة الداخلية، لمشاركة موظفي شؤون العمليات المركزية (112) فرحة الأعياد الوطنية تقديراً لجهودهم التي يبذلونها في كل الاوقات وخصوصاً خلال أزمة كورونا. وجاءت هذه الزيارة في إطار التواصل الذي يحرص عليه البنك مع كل شرائح المجتمع، واهتمامه الكبير بجهود القائمين على الأمن ومختلف قطاعات وزارة الداخلية، وإيماناً منه بأن المسؤولية الاجتماعية منهج عمل يهدف إلى خدمة مؤسسات المجتمع المدني القائمة على خدمة الوطن والمواطن.

وفي هذا السياق، صرحت نائب المدير العام - قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري، أماني الورع قائلة "تأتي مشاركة أسرة قطاع التواصل في البنك لموظفي العمليات المركزية 112 فرحة الاحتفال بالأعياد الوطنية ضمن الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي ينظمها البنك خلال شهر فبراير من كل عام احتفالاً بأعياد الكويت الوطنية". وتابعت مبيدة أن الزيارة - التي تمت في إطار الاشراف الصحية بناء على تعليمات وزارة الصحة - إنما جاءت انطلاقاً من إيمان البنك

بأهمية دعم موظفي الأمن تقديراً لجهودهم وإخلاصهم وعطائهم المستمر في كل الأوقات من أجل حماية وطننا الغالي الكويت. وتابعت الورع كاشفة الدور المهم الذي تضطلع به الإدارة المركزية للعمليات وغرفة العمليات المركزية بالوزارة لجهة تلقي البلاغات والتقارير المهمة من الأجهزة الأمنية والجهات الأخرى، فضلاً عن تلقي البلاغات من الجمهور والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

وفي ختام الزيارة، عبر مدير الإدارة العامة المركزية للعمليات - العقيد أحمد العازمي عن شكره العميق وتقديره لإدارة "التجاري" على المبادرة التي حرص البنك على القيام بها وما لها من أثر في نشر الوعي الاجتماعي وثقافة المشاركة بين فئات المجتمع الكويتي، مشيداً ببصمة "التجاري" الواضحة في هذا المجال التي تتجسد من خلال عمله لكل القطاعات القائمة على خدمة الوطن والمواطن.

## أول مارس.. تناقش البيانات المالية لعام 2020

### تباين مؤشرات البورصة في ختام تعاملاتها قبل العطلة



البيانات المالية السنوية عن عام 2020. وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الأربعاء، إن مجلس الإدارة سوف يعقد اجتماعه في تمام الساعة الواحدة ظهراً، لمناقشة البيانات المالية للعام الماضي. كانت أرباح شركة البورصة قفزت بنحو 231% في الربع الثالث من العام الماضي، لتصل إلى 22.6 مليون دينار، مقابل 6.8 مليون دينار أرباح الفترة المماثلة من عام 2019.

نقدية بقيمة 6,5 مليون دينار (نحو 214 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاً هي (ورقية) و(ورقية) و(م الأعمال) و(معمادن) أما شركات (وطني) و(اجليتي) و(بيتك) و(زين) فكانت الأكثر تداولاً من حيث القيمة في حين كانت شركات (الإعادة) و(المدن) و(اجليتي) و(الراي) الأكثر انخفاضاً. ويناقش مجلس إدارة شركة بورصة الكويت يوم الاثنين الموافق 1 مارس المقبل،

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 7,6 نقطة ليبلغ مستوى 5649,16 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,14 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 252,5 مليون سهم تمت عبر 12204 صفقات نقدية بقيمة 77,6 مليون دينار (نحو 256 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 2,6 نقطة ليبلغ مستوى 6157,47 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,04 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 137,02 مليون سهم تمت عبر 7254 صفقة بقيمة 67,7 مليون دينار (نحو 223,4 مليون دولار). في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي) 50 نحو 0,28 نقطة ليبلغ مستوى 4820,75 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,01 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 75,9 مليون سهم تمت عبر 2967 صفقة

كما انخفض مؤشر السوق الأول 9,9 نقطة ليبلغ مستوى 6157,47 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,16 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 137,02 مليون سهم تمت عبر 7254 صفقة بقيمة 67,7 مليون دينار (نحو 223,4 مليون دولار). في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي) 50 نحو 0,28 نقطة ليبلغ مستوى 4820,75 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,01 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 75,9 مليون سهم تمت عبر 2967 صفقة